

المحاضرة 05: نظريات الطلب على النقود

تمهيد:

ما هي الدوافع وراء طلب النقود؟ سنحاول الإجابة على هذا التساؤل من خلال التطرق الى النظريات المفسرة للطلب على النقود.

أولاً: نظرية كمية النقود (النظرية الكلاسيكية للطلب على النقود)

ظهرت المدرسة التقليدية في إنجلترا في أواخر القرن 18 وبداية القرن 19 حيث وضع أصولها الفكرية آدم سميث، وساهم في تطورها الكثير من الاقتصاديين أمثال مالتوس، ريكاردو ميل، وساي وغيرهم.

ولعل أهم المنطلقات الفكرية التي يمكن ان تساعدنا في فهم دوافع الطلب على النقود عند الكلاسيك هي:
-الاستخدام الكامل للموارد البشرية؛

-العرض يخلق الطلب المساوي له، وبالتالي هناك ذاتية أو تلقائية في النظام الاقتصادي الذي يولد دائما توازنا مستمرا بين العرض والطلب دون التدخل الحكومي ويرون ان كل زيادة في العرض سوف يقابلها زيادة في الطلب مما يدفع المنتجين الى التنافس باستعمال عنصر الانتاج؛

-زيادة عرض النقود او التقليل منها سيؤدي بالمقابل الى زيادة الأسعار أو تخفيضها بنفس الاتجاه ونفس النسبة؛
-ثبات سرعة تداول النقود وحجم المعاملات على المدى القصير.

ويمكن التطرق الى تأثير النقود على الاقتصاد عند الكلاسيك من خلال نظريات الطلب على النقود، ولعل أهم صيغتان للمبادلة، وصيغة الأرصدة النقدية لمدرسة كامبردج "fisher". توضحان ذلك هما صيغة:



إرفنج فيشر " Irving Fisher
(1867-1947)



1842-1924
ألفريد مارشال

نظرية كمية النقود (النظرية الكلاسيكية للطلب على النقود)



2. معادلة الأرصدة النقدية الحاضرة (مدرسة كامبردج)

1. معادلة التبادل لـ «فيشر»

- انصار هذه النظرية يرون ان كمية النقود العامل الأساسي والفعال والمؤثر في تحديد المستوى العام للأسعار، ويأخذ انصار هذه النظرية معادلة التبادل على الشكل التالي: $MV=PT$
- حيث:
- - M: كمية النقود المتداولة؛
- - V: سرعة تداول النقد؛
- P: المستوى العام للأسعار؛
- T: حجم المعاملات
- تنص المعادلة على ان مجموع النفقات خلال مدة معينة يساوي دائما مجموع قيمة المبيعات خلال هذه المدة .
- وعليه فالمعادلة توضح العلاقة التناسبية المباشرة بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود، وهذا يعني ان التغير في كمية النقود إما بالزيادة او النقصان سوف يؤدي الى تغير طردي وبنفس النسبة في مستوى الأسعار، وعليه فالمستوى العام للأسعار دالة طردية في حجم النقود المعروضة.
- ومنه التغير في الكتلة النقدية ومن خلال السياسة النقدية لا يؤثر في الجانب الحقيقي للاقتصاد بل يسمح بتحقيق الاستقرار النقدي.
- ووجهت لهذه النظرية عدة انتقادات أهمها:
- عدم صحة وواقعية الافتراضات والمبادئ التي تبنى عليها التحليل خاصة ما تعلق بحيادية النقد والتشغيل التام وثبات كل من V و T حيث يتقلبان ارتفاعا وانخفاضاً في ظروف الرواج والكساد وبالتالي قد تؤدي زيادة النقد إلى زيادة الإنتاج وبالتالي تنخفض الأسعار.
- تعتبر المعادلة النقد للتداول فقط، وأغفلت الجانب الاكتنازي للنقود، أي وجود طلب على النقد لذاته
- مستوى الأسعار يمكن أن يتغير مع بقاء كمية النقود ثابتة، ويحصل ذلك عند حدوث تغيرات في أسلوب توزيع الأرصدة النقدية بين مختلف الاستعمالات، أو عند تغير نفقات الإنتاج نتيجة تغير أساليبه ووسائله
- وقصد التخفيف من حدة الانتقادات الموجهة للنظرية قام أنصارها بإدخال بعض التعديلات عليها ولقبوا بالنيوكلاسيك (الكلاسيك الجدد)

- معادلة كامبردج أو معادلة الأرصدة النقدية في صيغة " مارشال " معادلة رياضية تقوم على افتراض وجود علاقة بين الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها من جهة والدخول النقدية للأفراد من جهة أخرى، وعلى افتراض أن مجموع الأفراد سيحتفظون في فترة زمنية معينة بنسبة من الدخل الوطني، الذي يمكن اصطلاحه بالـ التفضيل النقدي ونرمزله بالرمز K
- وعندما يكون سوق النقد في حالة توازن فإن $MD=M$ وعليه تصبح معادلة الطلب على النقود من الشكل:
- $MD = KPY$
- Y: الدخل الحقيقي؛
- MD: الطلب على النقود؛
- K: هو التفضيل النقدي، وهو نسبة من الدخل يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية، وهو مقلوب سرعة دوران النقد في معادلة فيشر.
- تعطي المعادلة أهمية كبيرة للتغيرات الحاصلة في الأرصدة النقدية من حيث كونها المحدد الرئيسي للتغيرات في الأسعار، حيث كلما زادت نسبة احتفاظ الأفراد والمؤسسات بالأرصدة النقدية السائلة كلما انخفض الانفاق وبالتالي انخفضت الأسعار والعكس صحيح، وفي هذا الصدد يقول مارشال: «عند ثبات كافة العوامل فإنه سيكون هناك علاقة طردية ومباشرة بين كمية النقود ومستوى الأسعار»
- وفي الأخير تعرضت نظرية كمية النقود الى انتقادات عديدة أهمها:
- - كمية النقود ليست العامل الوحيد الذي يؤثر على مستوى الأسعار:
- - قد تكون الأسعار هي العامل الايجابي في المستقبل الذي يترتب عليه في كثير من الأحيان حدوث تغير في كمية النقود وهنا تصبح كمية النقود هي المتغير التابع؛
- - إذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى إنتاج أقل من مستوى التشغيل الكامل، وإذا كان يعاني من البطالة، ويملك طاقات انتاجية معطلة، فإن زيادة في كمية النقود لن يصاحبها ارتفاع في الأسعار بل زيادة في حجم الانتاج؛
- - قد لا يترتب على زيادة كمية النقود في حدوث أي ارتفاع في الأسعار إذا ما قورنت هذه الزيادة بانخفاض في سرعة النقود بمعدل يلغي أثر الزيادة في كمية النقود.

مثال:

في مجتمع معين يرغب الافراد في الاحتفاظ بنصف الدخل في شكل نقدي $k=0.5$ علما أن كمية النقود في المجتمع $M=1000$ وأن الناتج الكلي ثابت عند مستوى التوظيف الكامل .

المطلوب :

▪ حدد قيمة الناتج المحلي PY ؟

▪ إذا زادت قيمة النقود ب 100 ما أثر ذلك على مستوى الأسعار؟

▪ إذا رغب الافراد في تقليل نسبة التفضيل النقدي من $k=0.5$ الى $k=0.4$ ما أثر ذلك على مستوى الاسعار؟

الحل:

كما نعلم أن $M=KPY$

$0.5PY=1000$ ومنه $PY = 2000$ قيمة الناتج المحلي

$1100=0.5PY$ أي $PY=2200$ ومنه $PY=1100/0.5$

- كمية النقود كانت 1000 واصبحت 1100 والمستوى الاسعار كان 2000 وأصبح 2200 يعني كلما ارتفعت كمية النقود زادت الأسعار مع ثبات الناتج الكلي نظرا للتوظيف الكامل .

$1000 = 0.4PY$ ومنه $PY=1000/0.4$ أي $PY= 2500$

اذن نلاحظ مع انخفاض قيمة التفضيل النقدي يرتفع المستوى العام للأسعار

ثانيا: نظرية تفضيل السيولة (النظرية الكثرية للطلب على النقود)

-ظهرت النظرية العامة لكينز في ظل خضم أزمة الكساد العظيم (1929-1933) الكبرى لتنتقد قوانين وتحليل التقليديين، وتؤسس تحليلا كان علاجا ناجحا لأزمة الكساد، حيث بحث كينز في أثر النقود على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي بدلا من اقتصر مجال بحث النظرية التقليدية على تفسير قيمة النقد.

ولعل أهم فرضيات التحليل الكثرية فيما يخص الطلب على النقود:

-تعتبر النقود سلعة كبقية السلع تطلب لذاتها؛

-عرض النقود متغير خارجي تحدده السلطات النقدية؛

-تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لمعالجة الاختلالات؛

-رفض فكرة التشغيل الكامل؛

-يتوقف الادخار والاستثمار على الدخل وليس معدل الفائدة؛

-صعوبة الفصل بين الجانبي النقدي والعيبي

قسم كينز دوافع الطلب على النقود الى ثلاث دوافع هي المعاملات، الاحتياط والمضاربة، يمكن تفصيلها

علمالنحو التالي :



نظرية تفضيل السيولة (النظرية الكنزرية)

الطلب على النقود بدافع المعاملات

الطلب على النقود بدافع الاحتياط

الطلب على النقود بدافع المضاربة

1. الطلب على النقود بدافع المعاملات

• ينتج هذا الدافع من وظيفة النقود كوسيط للمبادلات مما يجعل الأشخاص تحتفظ بقدر من النقود في شكل سيولة جاهزة لتسديد قيمة طلباتهم اليومية من السلع والخدمات.

• اعتبر كينز الطلب على النقود لهذا الغرض مرتبط بشكل أساسي بحجم المعاملات التي يريد الأشخاص أتمامها والتي بدورها مرتبطة بمستوى الدخل.

• وعليه فالطلب على النقود بدافع المعاملات هو دالة في الدخل ذات ميل موجب، يمكن صياغتها على النحو التالي:

$$DT = F(Y) \bullet$$

2. الطلب على النقود بدافع الاحتياط

• يقصد بدافع الاحتياط رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة لمواجهة حوادث طارئة وغير متوقعة أو الاستفادة من الفرص الغير متوقعة كإنخفاض أسعار بعض السلع.

• يعتبر كينز الطلب على النقود بدافع الاحتياط هو دالة لمتغير الدخل، على اعتبار أن العوامل الأخرى كطبيعة الفرد والظروف النفسية المحيطة به ودرجة عدم التأكد، وتأخذ دالة الطلب على النقد بغرض

الاحتياط الصيغة التالية:

$$\bullet DP = F(Y)$$

3. الطلب على النقود بدافع المضاربة

• يقصد بدافع المضاربة احتفاظ المضاربين بأرصدة نقدية سائلة انتظارا للفرص السائحة التي تحقق لهم مكاسب نتيجة التغير في أسعار الأوراق المالية (بالأخص السندات) في السوق المالي، حيث ترتفع وتنخفض وفقا لتغيرات أسعار الفائدة، أي

المضاربين يفاضلون بين السيولة من جهة وبين الفائدة التي تحققها السندات من جهة أخرى ومن هذا المنطلق فإن كينز أقر بأن النقود تطلب لذاتها

• (مستودع للقيمة) وليس بدافع التبادل فقط

• وعليه الطلب على النقود دالة عكسية في سعر الفائدة يمكن صياغتها:

$$\bullet MD = F(i)$$

إلا أن هذه العلاقة تتوقف عند حد معين، يمثل المستوى الأدنى الذي يمكن أن يبلغه سعر الفائدة (مصيدة السيولة)

■ مصيدة السيولة:

هي الحالة التي يكون عندها معدل العائد على السندات منخفضا جدا وأسعارها مرتفعة ويتوقع لها الهبوط، لذلك تكون مخاطر الإستثمار عالية بالتالي يفضل الأفراد الاحتفاظ بأموالهم في شكل عملات نقدية انتظارا لفرصة استثمارية قادمة.

ويقصد بأنه عندما يكون سعر الفائدة منخفض جدا فعندئذ يكون الطلب مرنا مرونة لانهائية بالنسبة لسعر الفائدة ويعبر عنه بخط مستقيم موازي للمحور الأفقي، وعند هذا الخط يرى رجال الأعمال والأفراد من استثمار أرصدتهم السائلة في شراء السندات لا فائدة منه.

وبعد استعراض الدوافع الثلاث للاحتفاظ بالنقود يتبين أن لكل من الدخل الحقيقي وأسعار الفائدة بالقيم الحقيقية تأثير في الأرصدة النقدية الحقيقية.

$$MD = F(Y, i)$$

ثالثا: النظرية الحديثة للطلب على النقود (النظرية النقدية):

اعاد "فريدمان" صياغة دالة الطلب على النقود معتبرا أن النظرية الكمية للنقود هي أساس دالة الطلب، وفي سبيل ذلك يعتقد "فريدمان" أن النقود تمثل حلولا للاحتفاظ بهذه الثروة كأصول المالية (الأسهم، السندات)، والأصول الحقيقية (سلع استهلاكية، إنتاجية)، كما يمكن الاحتفاظ بالثروة على شكل رأس مال بشري (المعارف، المهارات).

1- فرضيات التحليل النقدي لمدرسة شيكاغو:

ولعل أهم فرضيات التي جاء بها تحليل مدرسة شيكاغو هو:
- الحرية الاقتصادية وحصر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؛
- التأكيد على فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك بالتأثير في السياسة الاقتصادية عن طريق التحكم في الكتلة النقدية، بطريقة منتظمة دون حدوث تضخم؛
- المحافظة على معدل توسع نقدي مستقر مع نمو اقتصادي غير تضخمي هو أفضل سياسة اقتصادية منتهجة من طرف الحكومة؛

- دالة الطلب على النقود ثابتة، أما دالة العرض فهي متغيرة باستمرار وليس لها علاقة بالطلب على النقود؛
- النقود تمارس أثر مباشر على الانفاق الكلي ومن ثم على الدخل في الفترة القصيرة؛
- تتحدد الكمية الاسمية للنقود الموجودة في الاقتصاد في وقت معين حسب تصرف السلطات النقدية؛
- مصدر التضخم هو نمو في الكتلة النقدية أكبر من الانتاج.

2- العوامل والاعتبارات المحددة للطلب على النقود:

قاد تحديد البدائل الممكنة للنقود عند فريدمان الى دراسة العوامل التي تحدد حجم الطلب النقدي من طرف الأعوان الاقتصاديين من جهة، وتحديد كيفية توزيع الكمية الاضافية من النقود بين مختلف الأصول المشكلة للثروة من جهة أخرى، وتتمثل هذه العوامل في:

- أ- الثروة الكلية التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية موزعة في أشكالها المختلفة: أصول نقدية (النقود)، أصول مالية (سندات، أسهم)، أصول حقيقية (سلع، آلات)، أصول بشرية (رأس مال بشري).
- ب- الأسعار والعوائد من البدائل الأخرى للاحتفاظ بالثروة وهي على الترتيب: الراحة والسهولة والأمان، خدمات مصرفية، فوائد الايداع، فوائد السندات وأرباح الأسهم، أرباح (معدل ارتفاع السلع)، القدرة الشخصية على كسب الدخل.

ت - الأذواق وترتيب الأفضليات بالنسبة لحائزي النقد